



الرقم: ١٣٥٤٦ ت/٢٠٢٩
التاريخ: ١١/٢٧/١٤٢٩
المرفقات:
الموضوع: آلية طلبات الإثباتات الإنهائية
التي تطلبها الجهات والمؤسسات الحكومية

تعليم قضائي على كافة الجهات التابعة للوزارة

حفظه الله

فضيلة /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد:

فقد تلقت الوزارة الأمر السامي الكريم التعليمي رقم (٢٠٧١١) وتاريخ ١٤٣٩/٤/٢٩هـ والموجه نسخة منه للوزارات والمصالح الحكومية بشأن كتاب الوزارة رقم (٢٦٨٩٩٦٨) بتاريخ ١٤٣٨/٧/١٩هـ، المشار فيه إلى الموافقة على برنامج التحول الوطني وما تهدف وزارة العدل من خلاله إلى الحد من تدفق الدعاوى والمنازعات إلى المحاكم، وما تم إيضاحه بهذا الخصوص ...، وقضى الأمر الكريم باعتماد التنسيق مع وزارة العدل حيال حصر كافة المتطلبات الخاصة بالجهات الحكومية التي تستلزم صدور إثباتات إنهائية من المحاكم ووضع آلية تضمن كيفية تحقيق تلك المتطلبات بحيث يكتفى بتطبيق تلك الآلية بدلاً من تقديم طلبات الإثباتات الإنهائية.

أحيطكم بقيام الوزارة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وانتهت إلى حصر الإثباتات التي تطلبها تلك الجهات من المحاكم بحسب الجدول المرافق لهذا التعليم، وانتهى التنسيق إلى الآلية التالية:

١. تتوقف الجهات والمؤسسات الحكومية أو الجهات الخاضعة لإشرافها - المنوه عنها في الجدول المرافق - عن طلب أي من صكوك الإثباتات الإنهائية من المحاكم، وتقوم بإبلاغ الإدارات والفروع التابعة لها أو الجهات الخاضعة لإشرافها بمضمون ذلك، وعدم توجيه المستفيدن للتقدم إلى المحاكم، وأن تقوم الجهات بمراجعة إجراءاتها و التعليمات السارية لديها بما يتفق مع الأمر السامي الكريم.
٢. إذا ورد للمحكمة طلب إثبات من أي من الجهات أو المؤسسات الحكومية أو الإدارات التابعة لها أو الجهات الخاضعة لإشرافها - المبينة في الجدول المرافق - أو لغرض معاملة جارية فيها، فتفهم المحكمة المتقدم بالآلية، دون إصدار صك بذلك، وتبعث لوكالة وزارة العدل للشؤون القضائية؛ لتقوم بمخاطبة الجهة لاتخاذ الإجراءات الالزمة بشأن ذلك وفقاً لهذه الآلية.

غير

المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
مكتب الوزير



الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

٣. تنسق الجهات المشار إليها أولاً مع وزارة العدل؛ للنظر في مناسبة أي طلبات أخرى تستلزم إصدار صك إنهائي سوى ما ذكر في الجدول المرافق، ووضع الآلية الازمة لذلك.

نرحب إليكم الاطلاع والعمل بموجبه. والله يحفظكم

وزير العدل

وليد بن محمد الصمعاني

التعنيف، المحاكم، قضاء، إثباتات، إثبات الإعالة.

صورة لـ : مكتبا

= المحكمة العليا

= المجلس الأعلى للقضاء.

= عالي التائب

= فضيلة وكيل الوزارة للتنفيذ.

= فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية مع أساس المحاضر

= سعادة وكيل الوزارة للتخطيط والتطوير والمعلومات

= فضيلة وكيل الوزارة للاندماج والتعاون الدولي

= السكرتارية الخاصة بمكتبا

= عموم محاكم الاستئناف

= فروع الوزارة

= سعادة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية

= إدارة التعاميم

المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
مكتب الوزير

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :



"حصر الانهاءات التي تطلبها الجهات والمؤسسات الحكومية من المحاكم"

الرقم	الجهة	الانهاءات
١.	وزارة الدفاع	إثبات الإعالة، وتسليم شيكات ورثة الشهدا، أو المصابين.
٢.	وزارة الداخلية	إثبات صلة القرابة، وثيقة تملك مؤقت للعين المتضررة
٣.	وزارة التعليم	إثبات الإعالة، إثبات عدم الزواج، وإثبات عدم المراجعة، وإثبات عدم وجود أبناء، وإثبات عدم زواج الأم.
٤.	وزارة الخارجية	إثبات الإعالة، وإثبات القرابة
٥.	وزارة الحرس الوطني	إثبات الإعالة.
٦.	وزارة النقل	إثبات الإعالة، إثبات تملك أنتاصل مؤقت
٧.	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد	إثبات الحاجة إلى إعانة سكن
٨.	وزارة الشئون البلدية والقروية	إثبات تملك مؤقت
٩.	وزارة الإسكان	إثبات الإعالة
١٠.	وزارة الصحة	إثبات الإعالة
١١.	وزارة الداخلية المديرية العامة للجوازات	إثبات الإعالة، إثبات تعديل إلى أم مواطن، وإثبات حالة اجتماعية، إثبات قوامة أو وصاية
١٢.	وزارة الداخلية الأحوال المدنية	إثبات النسب، والبنوة، وإضافة الفخذ والقبيلة ولقب
١٣.	الهيئة العامة للطيران المدني شركات الطيران	إثبات الإعالة
١٤.	مؤسسة النقد العربي السعودي البنوك، شركات التأمين	إثبات الإعالة، إثبات الحالة الاجتماعية
١٥.	المؤسسة العامة للتقاعد	إثبات الإعالة، إثبات الحياة وعدم الزواج وعدم التوظيف
١٦.	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	إثبات الإعالة، وإثبات الإعالة قبل الوفاة